الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الأردن (2018-2020) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

The National Strategy to Promote Financial Inclusion in Jordan (2018-2020) and its role in achieving sustainable development

بخوش ليندة [1*]، طالب عمر [2]

[1] جامعة باتنة1 الحاج لخضر (الجزائر)، linda.bekhouche@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة1 الحاج لخضر (الجزائر)، amar.taleb@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/18 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الأردن (2018-2020) في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم تسليط الضوء على دوافع تبني الاستراتيجية، ومضمونها وأهدافها، ليتم في الأخير تقييم نتائجها وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى نجاح الاستراتيجية الوطنية في تعزيز الشمول المالي في الأردن وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع نسبة الوصول المالي، وتقليص الفجوة الجندرية، وكذا زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتقليل التفاوت وتمكين كافة الشرائح من الاستفادة من الخدمات المالية.

الكلمات الدالة : الشمول المالي، التنمية المستدامة، الوصول المالي، المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

تصنيفات JEL: G29, Q01

Abstract :

This study aims to highlight the role of the National Strategy for Enhancing Financial Inclusion in Jordan (2018-2020) in achieving sustainable development. The motives for adopting the strategy, its content and objectives were highlighted, in order to evaluate its results and how they contribute to achieving sustainable development. The study concluded that the national strategy succeeded in promoting financial inclusion in Jordan and thus contributing to achieving sustainable development by raising the financial access rate, reducing the gender gap, as well as increasing financing for small and micro projects, reducing inequality and enabling all segments to benefit from financial services.

Keywords : financial inclusion, sustainable development, financial access, , Small and Micro Enterprises.

JEL Classification Codes : G29, Q01

[*] المؤلف المرسل.

مقدمة :

الشمول المالي من المواضيع الهامة ازدادت أهميته في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وأصبح ذو أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم باعتباره عامل رئيسي مساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما التزمت به مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم. منذ سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وتشير الابحاث إلى أنه عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها.

الأردن على غرار دول العالم تبنت استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في المملكة خلال الفترة (2018-2020) على هذا الأساس يمكن طرح **الإشكالية** التالية:

كيف ساهمت الاستراتيجية الوطنية في تعزيز الشمول المالي في الأردن (2018-2020) لتحقيق التنمية المستدامة؟

الفرضيات: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها :

-ساهمت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) في رفع مستوى الشمول المالي الأردن ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الأردن.

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة في الدور الذي يمكن أن تلعبه استراتيجية الشمول المالي التي تبنها البنك المركزي الأردني بغرض تخفيض نسبة المستبعدين ماليا من خدمات النظام المالي الرسمي، وكذا العمل على تحقيق نمو مستدام وشامل في المملكة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى عرض دوافع ومضمون وأهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) ومن ثم المرور إلى تقييم نتائج الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لمعرفة إذا ما كانت نجحت في تحسين مؤشرات الشمول المالي وبالتالي المساهمة تحقيق التنمية المستدامة في الأردن خلال الفترة (2018-2020).

منهج الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي القائم على أسلوب التحليل.

المحور الأول : الشمول المالي والتنمية المستدامة

يعرف البنك الدولي الشمول المالي (WB) على أنه " أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (البنك الدولي، 2022)، أما مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) فيذهب تعريفهما على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 106).

ويعد مؤشر البنك الدولي للشمول المالي العالمي وقاعدة بياناته من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، ويقدم هذا المؤشر قراءات متعددة الأبعاد حول امتلاك الحسابات المالية، والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. وأثبتت نتائج هذا المؤشر أن لتحسن ترتيب الدول انعكاسات إيجابية ومطردة على التقليل من الفقر والجوع وحالة عدم المساواة نذكر فيما يلي أهم مكونات(أبعاد) الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي.

الجدول 1: مؤشرات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي

البعد	المؤشرات
الحسابات المالية	-نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛ -الغرض من الحسابات(شخصية أو تجارية)؛ -عدد المعاملات(الإيداع والسحب)؛ -طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية(مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).
الادخار	-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية(مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة ؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك(على سبيل المثال، في المنزل)خلال 12شهر الماضية.
الاقتراض	-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.
المدفوعات	-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12شهر الماضية؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12شهر الماضية.
التأمين	-النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم)ضد الكوارث الطبيعية(هطول الأمطار والعواصف).

المصدر: (بن رجب، 2018، الصفحات 5-6)

أما تعريف التنمية المستدامة فقد اتفق العديد من الدول بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريفها بأنها "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ

دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، أنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون اهمال الهدف الاجتماعي في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة" (صاطوري، 2016، صفحة 300)، وقد تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. لكون الشمول المالي يسمح بتحقيق ما يلي: (عجور، 2017، الصفحات 19-20):

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

-تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع؛

-خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

المحور الثاني: الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الأردن (2018-2020)

قام البنك المركزي الأردني في 2017/12/04 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) بهدف تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من قبل النظام المالي الرسمي وتقدم هذه الخدمات بصورة شفافة وعادلة ومسؤولة.

الفرع الأول: دوافع تبني الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي

النسبة المرتفعة للأشخاص المستبعدين ماليا؛ طبقا للدراسة التشخيصية• التي أجريت سنة 2017، فإن 67% من الأردنيين فما فوق سن 15 لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية وفقا لمؤشر نسبة امتلاك الحسابات كما أن 38% من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية و24.8% من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية، بالإضافة إلا أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقيدة ماليا (البنك المركزي الأردني، 2017).

1.ارتفاع نسبة الأشخاص المستبعدين ماليا

النسبة المرتفعة للأشخاص المستبعدين ماليا؛ طبقا للدراسة التشخيصية♦ التي أجريت سنة 2017، فإن 67% من الأردنيين فما فوق سن 15 لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية وفقا لمؤشر نسبة امتلاك الحسابات كما أن 38% من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية و24.8% من البالغين مستبعدين ماليا (البنك المركزي الأردني، 2017).

• قام بها البنك المركزي الأردني Central Bank of Jordan (CBJ) بالتعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit(GIZ) بدراسة بعنوان : Financial Inclusion Diagnostic Study in Jordan 2017.

♦ بيانات الشمول المالي في الأردن مصدرها الدراسة التشخيصية للشمول المالي في الأردن التي قام بها البنك المركزي الأردني، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي سنة 2017.

تظهر الأشكال التالية تطور لمؤشرات الشمول المالي الرئيسية للدراسة التشخيصية لبعض الفئات المستهدفة (الأكثر فقرا، النساء واللاجئين) لتي أعدت لصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الاردن•، مقارنة مع نتائج دراسة البنك الدولي خلال سنة 2017 بالنسبة لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA)، ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والعالم (world).

1.1. نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية

يعد امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية أولى الخطوات لتحقيق الشمول المالي لكونه يسمح للناس بالادخار، والاقتراض والقيام بالمدفوعات وغيرهم، أي الاستفادة واستخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل النظام المالي الرسمي.

الشكل 1: نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسة مالية رسمية

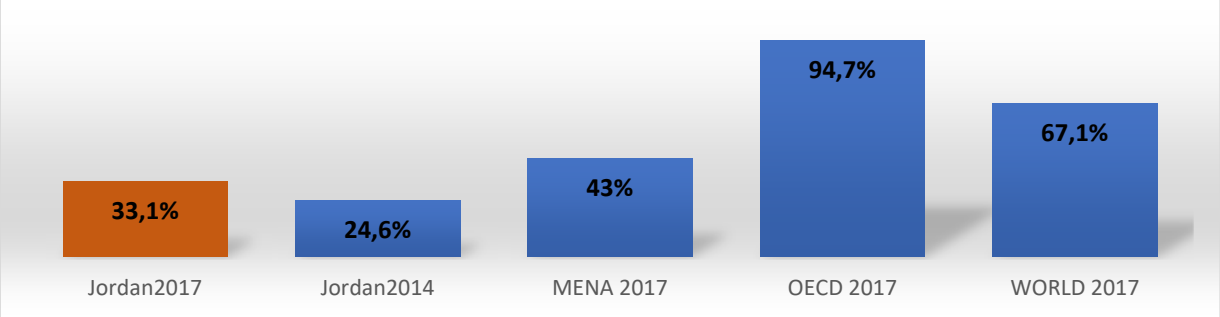

Source : (Central Bank of Jordan & Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammena, 2017); www.globalfindex.worldbank.org . (16/03/2022)

حسب الدراسة التشخيصية للشمول المالي في الأردن من قبل البنك المركزي الأردني والوكالة الألمانية للتعاون الدولي توصلت فيها إلى أنه انتقلت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسات رسمية في الأردن من 24.6% سنة 2014 إلى 33.1% سنة 2017 هذه النسبة رغم ارتفاعها فإنها تعكس في المقابل أن هناك نسبة معتبرة من الأشخاص مستبعدين ماليا ولا يستفيدون من خدمات النظام المالي الرسمي إذ تقدر هذه النسبة بحوالي 67%. كما يلاحظ من الشكل أعلاه أن الأردن تسجل أدنى مستوى للشمول المالي من حيث مؤشر نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية مقارنة في بدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) والعالم (WORLD) مسجلة على التوالي 43% و67.1% فيما تحقق دول منظمة التعاون الاقتصادي معدل شمول مالي عال جدا يقدر بـ 94.7%.

2.1. بعض المؤشرات للأشخاص الأكثر فقرا (نسبة البالغين والأكثر فقرا ضمن فئة 40%)

الشكل 2: الحسابات والاقتراض والادخار للفئات الأكثر فقرا

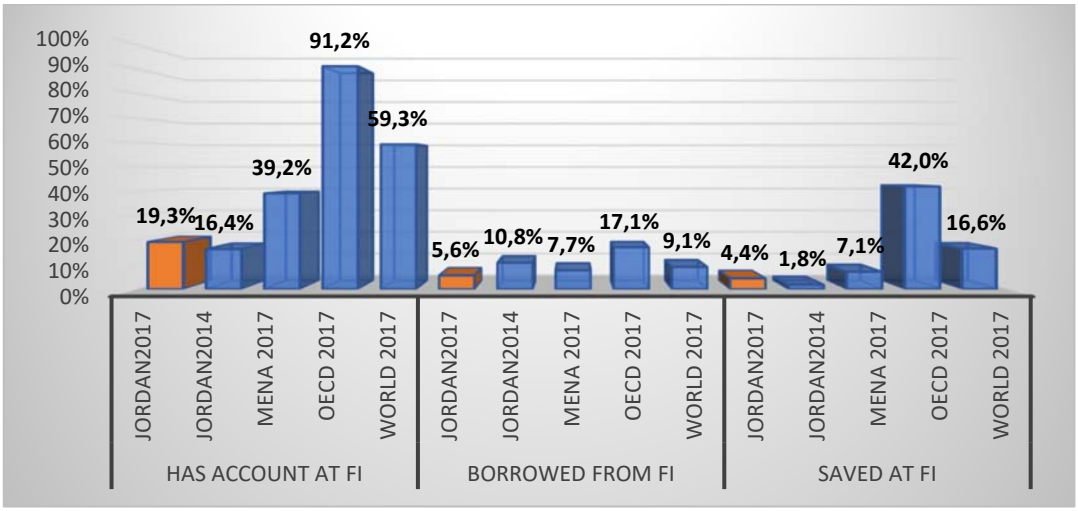

Source: *GIZ/BFC survey (2017); www.globalfindex.worldbank.org (16/03/2022)*

تظهر مؤشرات الشمول المالي للأشخاص الأكثر فقرا من حيث نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية واستخدام الخدمات المالية (الادخار والاقتراض) رغم تحسنها في سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 (بالاستثناء مؤشر الاقتراض الذي عرف تراجعا من 10.8 سنة 2014 إلى 5.6 سنة 2017.) إلا أنها تبقى ضعيفة جدا وأقل من تلك المسجلة في دول MENA والعالم في حين تبقى دول منظمة التعاون التنمية الاقتصادية تشهد تسجيل معدلات مرتفعة.

3.1. بعض مؤشرات للنساء (نسبة النساء البالغات%)

الشكل 3: الحسابات والاقتراض والادخار للنساء

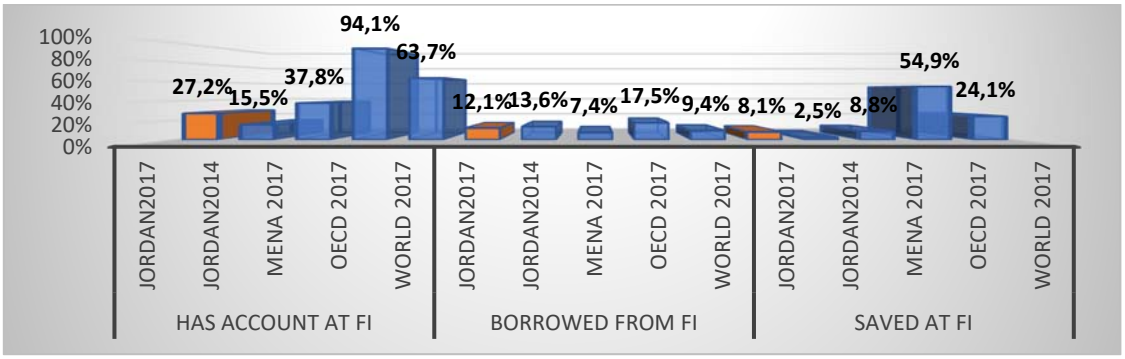

***Source** : (Central Bank of Jordan & Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammena, 2017); www.globalfindex.worldbank.org . (16/03/2022)*

فيما تظهر أيضا مؤشرات الشمول المالي المتعلقة بالنساء بالنسبة لامتلاك حساب في مؤسسة مالية رغم ارتفاع هذه النسبة إلى 27.2% سنة 2017 مقابل 15.5% إلا أنها تبقي ضعيفة مقارنة ببلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم ومنظمة التعاون الاقتصادي هذه الأخيرة شهدت هذه معدلات عالية جدا ؛ أما بالنسبة للاقتراض يلاحظ تسجيل الأردن لمعدل متوسط أقل من ذلك المسجل في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولكنه تجاوز المعدل المسجل في بلدان الشرق الاسط وشمال افريقيا أما مؤشر نسبة الادخار يظهر

تسجل الأردن معدلات متدنية جد، وبشكل عام تظهر هذه المؤشرات تدني مستويات الشمول المالي لدى فئة النساء.

4.1. بعض مؤشرات للشباب (نسبة الشباب بين عمر 15-24)

الشكل 4: الحسابات والاقتراض والادخار للفئات للشباب

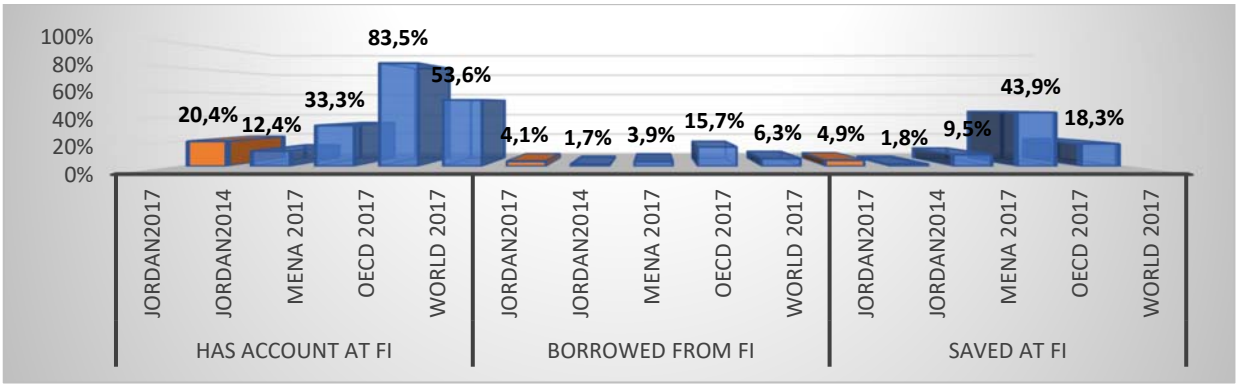

Source: (Central Bank of Jordan & Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammena, 2017); www.globalfindex.worldbank.org *(16/03/2022)*

بالمثل يظهر مؤشر نسبة الشباب الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية وكذا نسبة الادخار والاقتراض رغم تحسنها في سنة 2017 إلا أنها تبقى ضعيفة جدا. في حين تسجل دول منظمة التعاون الاقتصادي معدلات عالية.

5.1. مؤشرات لغير الأردنيين حسب مكان الإقامة لسنة 2017 (نسبة البالغين)

الشكل 5: الحسابات والاقتراض والتحويلات والتأمين لغير الأردنيين

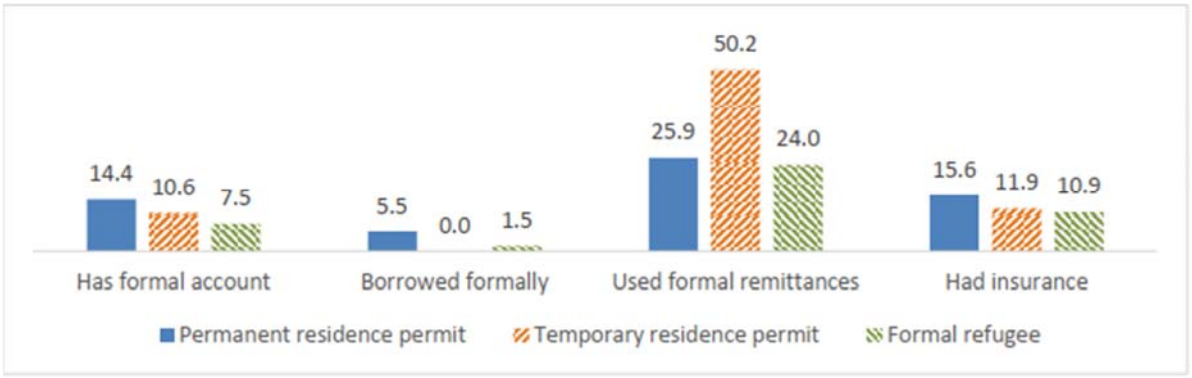

Source: (Central Bank of Jordan & Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammena, 2017)

يظهر الشكل أعلاه انخفاض مؤشرا الشمول المالي خاصة نسبة امتلاك الحساب في مؤسسة مالية وكذا الاقتراض والاستفادة من خدمات التأمين لغير الأردنيين خاصة اللاجئين.

فحسب الدراسة التشخيصية فإن مؤشرات الشمول المالي لغير الأردنيين حسب مكان الإقامة تظهر بأن اللاجئون بصفة رسمية (Formal refugee) يحققون أدنى مستوى للشمول المالي بينما يتمتع المقيمون الدائمون (Permanent residence permit) بأعلى المستويات. بالنسبة لمؤشر ملكية الحساب تنخفض بشكل مطرد من14.4% للمقيمين الدائمين إلى 10.6%للمقيمين المؤقتين (Temporary residence permit) إلى 7.5% للاجئين المسجلين رسميًا يُلاحظ بالنسبة لمؤشر التأمين ، أن ما نسبته 10.9% من

اللاجئين الرسميين استفادوا من التأمين ومع ذلك يمكن أن يُعزى إلى برامج دعم المنظمات غير الحكومية والحكومة لهذه الفئة. أما بخصوص مؤشر التحويلات، يلاحظ أن المقيمون بصفة مؤقتة حققوا مستويات استخدام عالية بلغت 50.2%، مقارنة بـ 25.9% للمقيمين الدائمين و24.0% للاجئين بصفة رسمية. ومع ذلك، لم يتحصل أي من المقيمين المؤقتين على قروض من مؤسسة مالية، في حين أن نسبة صغيرة من اللاجئين الرسميين 1.5%اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية.

عرض مؤشرات الشمول المالي أعلاه في الأردن أكد حالة الاقصاء المالي وبالتالي عدم الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية هذا كان أحد الأسباب الرئيسية للإسراع في تبني الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من قبل البنك المركزي الأردني.

2.المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي واستراتيجية ورؤية الأردن ،2025 بحيث ستنعكس الأثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن هذه الاستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 40-41):

1.2.حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييداً مالياً، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل؛

2.2.تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وذلك بتقليص الهوة الجندرية بجانب التمويل بما يساهم إيجابا في تحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع؛

3.2. زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للاجئين، مما يقلل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك بتعزيز اعتمادهم على ذاتهم وتمكينهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي؛

4.2 وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في المملكة، بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المملكة.

الفرع الثاني: الإطار العام لإستراتيجية الشمول المالي في الأردن

تقوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على تسليط الضوء على القطاعات ذات الأولوية من ضمنها ثلاث محاور (ركائز) رئيسية للشمول المالي والتي تتضمن : التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومن جانب أخر تعتبر الممكنات الأربعة التالية المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستراتيجية والتي تتداخل مع الركائز الثلاثة الرئيسة وتساهم في تحقيق الأهداف المتبناة وتشمل هذه المتطلبات: استخدام التكنولوجيا المالية؛ حماية المستهلك المالي والرفع من القدرات المالية لكافة شرائح المجتمع، البيانات والأبحاث، وكذلك القوانين والتشريعات. وعلى الرغم أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تستهدف كافة فئات المجتمع والشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أن التركيز موجه بشكل خاص

نحو تمكين الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات المالية (البنك المركزي الأردني، 2018، صفحة 14) ، بحيث تهتم بمجموعة من الفئات المستهدفة وذات الأولوية مثل الفئات الأقل حظاً والمستبعدين مالياً (الأكثر فقرا من الأفراد والذين يشكلون 40%) والنساء، والشباب بشكل عام (15- 24سنة) والشباب بشكل خاص (15-18 سنة) واللاجئين أيضا (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 42).الشكل الموالي يوضح الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن:

الشكل 6: الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

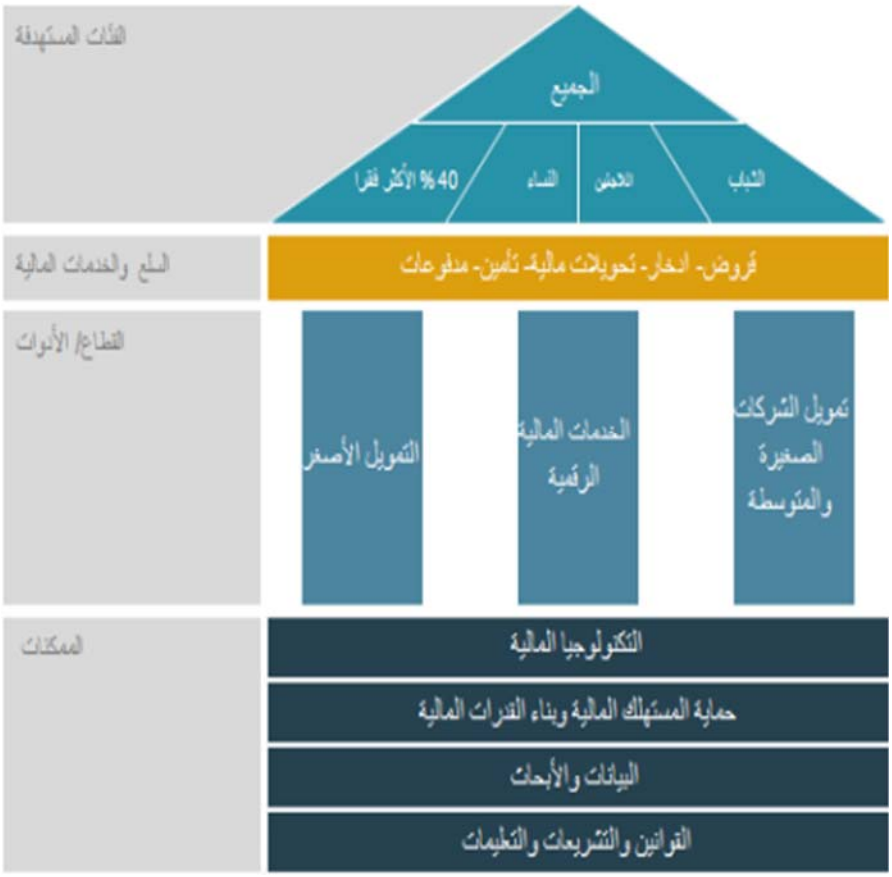

المصدر: (البنك المركزي الأردني، 2017، صفحة 7)

1.الركائز (القطاعات): تتمثل في (البنك المركزي الأردني، 2017، الصفحات 7-8):

1.1.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تلعب دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل. وتشكل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تقريبا 99.4%من الشركات المسجلة في الأردن، ومن دون النظر إلى الشركات متناهية الصغر فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته تقريباً 10%من قطاع الأعمال في الأردن على الرغم من بقائها مقيدة ماليا وتدعم الأدوات القائمة على الحوافز مثل الإقراض بأسعار ومدد استحقاق تفضيلية وبرامج ضمان القروض المنفذة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى التمويل وفتح آفاق جديدة وطويلة الأمد للنمو بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2.1.الخدمات المالية الرقمية (DFS): تعتبر أنظمة دفع و تحويل الأموال عنصراً أساسياً للبنية التحتية المالية، كما أن وجود نظام دفع وطني حديث و آمن و فعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والشبكة المحلية للصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً (أي فواتيركم)، يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة منها من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال. كونها تمثل بوابة مريحة وفعال للوصول للخدمات المالية الرسمية للركائز والقطاعات ذات الأولوية، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.

3.1. التمويل الأصغر: يعتبر أساسياً بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، غير المخدومين ماليا والمستبعدين؛ كونه يسمح لهم ببناء أصول، إدارة المخاطر وزيادة مستويات دخلهم وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي. إن منتجات وخدمات التمويل الأصغر تغطي القروض الصغيرة والتأمين. كما تساهم التكنولوجيا لنماذج الأعمال الجديدة في المضي قدما للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية في قطاع التمويل الأصغر.

2.الممكنات: وهي كالتالي (البنك المركزي الأردني، 2017، الصفحات 8-9):

1.2.التكنولوجيا المالية: أو ما تسمى بالـ" فين تيك" ، والتي قد تشكل نقطة التقاء أو شكل غير اعتيادي من التكنولوجيا الناشئة أو البنية التحتية للأنظمة المالية أو الخدمات المقدمة منِ قبل مزودي الخدمات و/أو المستخدمين أيضا. إن التكنولوجيا المالية تعتبر محركاً هاماً للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. إن البيئة التشريعية الشاملة التي تعزز الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين تعتبر أيضا عاملا هاماً في التسريع من الابتكار والتطور للتكنولوجيا الناشئة والمتطورة.

2.2.حماية المستهلك المالي والقدرات المالية: تعتبران من الممكنات الأساسية للوصول لشمول مالي مسؤول وعادل بشكل يساهم إيجابا بتعزيز حماية المستهلك، وخلق طلب مستدام لاستخدام الخدمات المالية. إن كلاً من تعزيز حماية المستهلك المالي وزيادة الثقافة والوعي المالي يأتيان متوافقين مع المبادئ العشرين (G20) للوصول لشمول مالي والذي يمكن القطاعات كافة من اتخاذ قرارات مالية مسؤولة.

3.2.البيانات والأبحاث: تلعب البيانات والأبحاث دوراً هاماً ومفصلياً من تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية منِ قبل العملاء من جهة والمعوقات منِ قبل مقدمي الخدمات من جهة أخرى، إلى جانب دورها بتطوير سياسات وقرارات مبنية على أدلة. كما تبرز أهميتها في خلق فرص للقطاع الخاص وذلك بتطوير منتجات وخدمات مالية بشكل أفضل. علاوة على ذلك، فإن البينات والأبحاث تساهم أيضاً في وضع أهداف وطنية لتعزيز الشمول المالي وقياسها خلال رحلة التطبيق. كما يجب على الشركاء الأساسين في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضع بيانات وبناء بنية تحتية مناسبة؛ تهدف إلى تحسين القدرات الوطنية والمؤسسية لجمع البيانات على جانبي العرض والطلب.

4.2. القوانين والأنظمة والتعليمات: تعتبر عنصراً أساسياً لتمكين وتطوير القطاع المالي بشكل عام والشمول المالي على وجه التحديد، وبشكل يغطي مجموعة كاملة من المواضيع التي تهم المؤسسات المالية والمستهلكين المرتبطين بالشمول المالي.

الفرع الثالث: أهداف الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن إلى تحقيق أهداف وطنية، وأهداف تشغيلية. أما **الأهداف الوطنية** فتتمثل في تحقيق هدفين رئيسيين هما (البنك المركزي الأردني، 2018، صفحة 15):

1.رفع مستوى الشمول المالي من 33.1% في سنة 2017 مقاسا بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسة مالية إلى 41.5% بحلول سنة 2020؛

2. تقليص الفجوة الجندرية من 53%الى 35%.

أما الأهداف التشغيلية الرئيسية والأهداف العامة التي تم تحديدها ضمن المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي موضحة في الجداول التالية:

الجدول 2: الأهداف المتعلقة بالركائز (القطاعات)

الركائز (القطاعات)	الأهداف
محور التمويل الأصغر	–توفير البيئة المواتية لنمو قطاع التمويل الأصغر بدوره التنموي –بناء القدرات المالية والموارد البشرية في قطاع التمويل الأصغر؛ لتحسين تطوير المنتجات المالية المقدمة من القطاع وتوسيع رقعة انتشاره –رفع الوعي العام والقدرات المالية لعملاء قطاع التمويل الأصغر
محور الخدمات المالية	–زيادة انتشار الخدمات المالية الرقمية –تقديم خدمات مالية شاملة –تعزيز الأمن والنزاهة لأنظمة الدفع
محور الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	–زيادة نسبة التمويل (كنسبة من القروض) المقدمة من البنوك وشركات التمويل الأصغر للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 8.5%إلى 15%في نهاية عام 2020

المصدر: (البنك المركزي الأردني، 2017، الصفحات 9–10)

الجدول 3: الأهداف المتعلقة بالركائز (القطاعات)

الممكنات	الأهداف
الإطار التشريعي والقانوني	-تمكين الفئات المستهدفة والتي تشمل الشباب من الفئة العمرية (18-15سنة)، والنساء، واللاجئين، وذوي الدخل المحدود من فتح حسابات -تقديم الحوافز الضريبية لقطاعات الأعمال ذات الأولوية -توسيع نطاق تبادل المعلومات الائتمانية -إصدار قانون الأموال المنقولة -إصدار قانون الإعسار المالي .
حماية المستهلك المالي	-تطبيق الإطار القانوني والتشريعي لحماية المستهلك المالي استناداً إلى مبادئ التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، التمويل المسؤول، حماية بيانات العملاء، وايجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء -تعزيز الإطار العام لحماية مستهلكي الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وفقاً لمبادئ حماية المستهلك المالي والتي تشمل التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتمويل المسؤول، وحماية بيانات العملاء وايجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء -تطوير القدرات المالية للفئات المستهدفة وذلك ضمن الإطار العام لحماية المستهلك
بناء القدرات المالية	-تعزيز الثقافة المالية في المدارس، وبناء القدرات المالية للفئات المستهدفة (النساء، اللاجئين، الشركات المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم،) بالإضافة إلى رفع الوعي والثقافة المالية للمجتمع
البيانات والأبحاث	بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للشمول المالي في المملكة مع نهاية عام 2018.

المصدر: (البنك المركزي الأردني، 2017، الصفحات 10-11)

المحور الثالث: تقييم نتائج الاستراتيجية الوطنية في الوصول للأهداف المتبناة لتحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: الأهداف الوطنية

من أبرز أهداف التنمية المستدامة هو ضمان الوصول المالي لأكبر نسبة من المستبعدين ماليا وكذا تقليص الفجوة الجندرية في سنة 2020 تم تحقيق هذه الأهداف وبشكل أكبر من المستهدف في الاستراتيجية حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي بالنسبة لمؤشر امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية إلى ما يقارب 50% بدلا من نسبة41.5%المستهدفة، وانخفضت الفجوة الجندرية إلى حوالي 29% بدلا من 35% وهذا يدل على النجاح الكبير الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (البنك المركزي الأردني، 2021، صفحة ز).

فالبنك المركزي الأردني تبنى المزيد من السياسات والإجراءات لدعم وتمكين المرأة في الاقتصاد بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص. وقد أدت هذه السياسات على الصعيد الوطني كما تم ذكره أعلاه إلى زيادة نسبة الشمول المالي إلى ما يزيد عن 50% وتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53% إلى 29% وهي نسبة أفضل من النسبة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) كما أن وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وإزالة المعيقات التي تحول دون ذلك يعزز من قدرتها على ممارسة حقوقها في بيئة مالية عادلة، وتصبح بذلك مشاركة المرأة أكثر تأثيراً في دعم النمو الاقتصادي،

من خلال زيادة قدرتها على الادخار والاستثمار، ودعم سيطرتها على مواردها المالية، وزيادة فرص نجاح أعمالها، مما يؤثر إيجاباً على النساء وأسرهن ومجتمعاتهن (البنك المركزي الأردني، 2021، صفحة ز).

الفرع الثاني: الأهداف المتعلقة بالقطاعات (الركائز): وهي على النحو التالي:

1.تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، واحد أهم مجالات توفير فرص العمل. وفي إطار حرص البنك المركزي الأردني على دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولما لهذه الشركات من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وبهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق أجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة، فقد قام البنك المركزي الأردني بتأسيس لجنة داخلية وذلك بهدف إدارة المشاريع المتعلقة بتعزيز الاشتمال المالي ومن ضمنها زيادة فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل (البنك المركزي الأردني، 2021، صفحة 12).

تزايدت بشكل مستمر حصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القروض الممنوحة من طرف البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بمعدل نمو سنوي بلغ 20%. في سنة 2020، حيث بلغت حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة القروض للبنوك 12.5%، بينما بلغت حصتها في مؤسسات التمويل الأصغر 60%. كما قام البنك المركزي الأردني بزيادة مبلغ الصندوق الذي أنشأته الشركة الأردنية لضمان القروض من أجل ضمان قروض البدء في التشغيل من 50 إلى 83 مليون دينار أردني، ووسع تغطية البرنامج لاستهداف قطاع التصدير (مع ملاحظة أن القطاعات التي يغطيها البرنامج حاليًا هي: الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والنقل والصحة والتعليم الفني والمهني والاستشارات الهندسية). بالإضافة إلى ما سبق، قام البنك المركزي الأردني بتوسيع تعريف المؤسسات الصغيرة الناشئة ضمن هذا البرنامج إلى مؤسسات صغيرة مسجلة رسميًا بدأت في النشاط لمدة لا تزيد عن 5 سنوات بدلاً من 3 سنوات. علاوة على ذلك، حصل البنك المركزي الأردني على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بقيمة 3.1 مليون دولار لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد العاملين في قطاع الزراعة. يأتي هذا القرض كجزء من اتفاقية تمويل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) (قروض ومنح ميسرة) مع الحكومة الأردنية والتي تم توقيعها في عام 2017 لتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة ومكافحة الفقر بقيمة 12.8 مليون دولار.

فيما يتعلق بتعزيز ريادة الأعمال ومكافحة البطالة، خصص البنك المركزي الأردني في عام 2019 مبلغ 100 مليون دينار أردني لتمويل البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" "INHAD". ويهدف إلى خفض معدل البطالة، وتوفير فرص عمل للشباب من خلال تعزيز العمل الحر بدلاً من منهج التوظيف، وتمكين الشباب من إقامة مشاريع تنموية توفر لهم فرص عمل ومصدر دخل دائم.

واصلت البنوك في سبيل نجاح وتحقيق أهداف الاستراتيجية، دمج الأهداف الكمية في خططها والميزانيات التقديرية المتعلقة بتحقيق زيادة في محفظة قروضها للمشاريع الصغيرة بنسبة 13% على الأقل سنويًا. وأنشأت البنوك التجارية والإسلامية شركتين استثماريتين برأسمال 100 مليون دينار و25 مليون دينار على التوالي للاستثمار في رؤوس أموال المؤسسات المتوسطة بغرض توسيع أعمالها وتطويرها.

كما أجرى البنك المركزي الأردني دراسة حول جدوى وإمكانية توسيع برنامج التمويل الداخلي ليشمل المزيد من القطاعات الاقتصادية للاستفادة من هذا البرنامج. كما قام البنك المركزي الأردني مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من مختلف القطاعات ذات الصلة بالعديد من الدورات التدريبية للبنوك وشركات التمويل الأصغر لبناء قدراتها في التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة مخاطر التمويل (Central Bank of Jordan, 2021, pp. 14-15).

2.التمويل الأصغر

في إطار سعي البنك المركزي الأردني لإدراج قطاع التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي، قام البنك المركزي الأردني بالترخيص لـ 9 مؤسسات للتمويل الأصغر كما أصدر البنك المركزي الأردني العديد من التعليمات التي تحكم قطاع التمويل الأصغر مثل تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر وتعليمات أنظمة الرقابة الداخلية.

ولتعزيز تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر ، وقعت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر اتفاقيات خدمات معلومات الائتمان مع مؤسسة CRIF Jordan ، وهي شركة مساهمة خاصة حصلت على ترخيص مكتب ائتمان من قبل البنك المركزي الأردني في عام 2015. تسمح هذه الاتفاقيات لمؤسسات التمويل الأصغر بالحصول على معلومات ائتمانية عن عملائها من خلال نظام الإبلاغ عن الائتمان CRIF Jordan.علاوة على ذلك، لتعزيز إطار حماية المستهلك المالي في قطاع التمويل الأصغر، أنشأت جميع مؤسسات التمويل الأصغر وحدة لمعالجة الشكاوى واعتمدت السياسات ذات الصلة لمعاملة عملائها بإنصاف وشفافية. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك المركزي الأردني معايير الأهلية لتخصيص القروض لمؤسسات التمويل الأصغر وحدد شروط الإقراض للقروض التي تم الحصول عليها من خلال البنك المركزي لتمكين بيئة نمو مستدامة لقطاع التمويل الأصغر. من أجل تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة في الأردن، خصصت ست مؤسسات للتمويل الأصغر جزءًا من محفظتها الائتمانية لدعم المشاريع الناشئة المسجلة. بحلول نهاية سنة 2020، بلغت النسبة الإجمالية للائتمان المقدم لمشاريع بدء التشغيل من قبل مؤسسات التمويل الأصغر 7.5%.

خلال الفترة من 2018 إلى 2020، تمكنت مؤسسات التمويل الأصغر من تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يعملون في قطاع الزراعة. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة القروض الممنوحة للمناطق الريفية والقطاع الزراعي من مؤسسات التمويل الأصغر 28.6%، وبحلول نهاية سنة 2020، بلغت نسبة المقترضين من المحافظات خارج عمان 20%.

أما فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرقمية في قطاع التمويل الأصغر، تقوم خمس من مؤسسات التمويل الأصغر بصرف / جمع القروض عبر حسابات الهاتف المحمول لحوالي 36 ألف عميل مقارنة بـ 14 ألف عميل في سنة 2018 (Central Bank of Jordan, 2021, pp. 16–17).

3.الخدمات المالية الرقمية (DFS)

في بداية عام 2018، أصدر البنك المركزي الأردني تعليمة إلى جميع البنوك العاملة في المملكة بشأن المدفوعات الحكومية الإلزامية من خلال نظام (eFAWATEERcom)، هو نظام يسمح بتقديم الفواتير والدفع. إلكترونيا، بلغ عدد المؤسسات المربوطة بـ eFAWATEERcom 48 مؤسسة في نهاية سنة 2020 مقارنة بـ 21 مؤسسة في عام 2017 ، حيث تم تطوير وتقديم 149 خدمة حكومية جديدة من خلال نفس النظام خلال 2018–2020، وبالتالي أصبحت عدد الخدمات الحكومية المقدمة من خلال هذا النظام203 خدمة في نهاية عام 2020.

خلال الفترة (2018–2020)، زاد العدد الإجمالي لمقدمي خدمات الدفع المرخصين (Payment Service Providers) (PSPs) من 5 إلى 8 مزودي خدمات الدفع ، وفي الوقت نفسه ، نمت شبكة وكلاء مزودي خدمات الدفع بشكل كبير من 274 وكيلًا مع 676 نقطة وصول في عام 2018 إلى 842 وكيلًا مع 1537 نقطة وصول في نهاية عام 2020.

خلال سنة 2020، زاد الإقبال على محافظ الهاتف المحمول بشكل كبير حيث تجاوز عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول (المحافظ الإلكترونية) 1.2 مليون بنهاية عام 2020 مقارنة بـ 360 ألفًا من المحافظ الإلكترونية في عام 2018 ، كان هذا النمو الهائل في محفظة الهاتف المحمول نتيجة للجهود والتدابير المستمرة التي اتخذها البنك المركزي الأردني وأصحاب المصلحة المعنيون خلال الفترة (2018–2020)، علاوة على ذلك، خلال جائحة COVID–19 ، اعتمدت العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية محافظ الهاتف المحمول لتحويل الأموال والرواتب. والأهم من ذلك هو رقمنه برامج المدفوعات الاجتماعية التي يديرها صندوق المعونة الوطنية (NAF).

في عام 2020، نمت عدد بطاقات الدفع (الخصم والائتمان والبطاقات المدفوعة مسبقًا) الصادرة بنسبة 20.6% (من 3.6 مليون في 2018 إلى 4.3 مليون في 2020).

وفي نفس السياق من بين الإجراءات التي تم اتخاذها فيما يخص تطوير الخدمات المالية الرقمية التي ستزيد حتما من استخدام تلك الخدمات وكذا إلى فتح حسابات جديدة: تم تقديم تعليمات في سنة 2019 لتمكين جميع المواطنين المؤهلين، وخاصة في المحافظات والمناطق النائية لها التي لا تنتشر فيها الخدمات المالية والمصرفية بالشكل المناسب، من فتح محفظة إلكترونية باستخدام الهاتف المحمول بإجراءات مبسطة، وأقصى حد لها هو مائة دينار ولا يشترط ضرورة التواجد الفعلي للعميل. كما تم إطلاق الإطار التنظيمي للتحويلات عبر الحدود في أكتوبر 2020 لتمكين شركات الصرافة المرخصة ومقدمي خدمات الدفع من توفير التحويلات عبر الحدود في شكل إلكتروني متكامل (Central Bank of Jordan, 2021, pp. 18–20).

قام البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) من خلال مشروع (Remittance Digitals –Digi#ances) بالعمل مع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني لدعم استخدام أدوات الدفع الإلكتروني ونشر الثقافة المالية، ويهدف المشروع إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية بشكل يستهدف الفئات الأقل حظاً وغير المشمولة بالنظام المالي الرسمي كالنساء واللاجئين وغيرهم (البنك المركزي الأردني، 2021، صفحة 16).

الفرع الثالث: الأهداف المتعلقة بالممكنات

الممكنات كانت من المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018–2020) والتي تتداخل مع الركائز الثلاثة الرئيسة ومنه المساهمة في تحقيق الأهداف وهي على النحو التالي.

1. القوانين والأنظمة والتعليمات

في فيفري 2019، أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات الحساب المصرفي الأساسية التي ألزمت جميع البنوك العاملة في المملكة بفتح حساب مصرفي أساسي لجميع المواطنين المؤهلين قانونًا والمستبعدين مالياً. وهو حساب منخفض التكلفة متاح للأفراد الذين ليس لديهم حساب مصرفي ومستعدون للتعامل مع البنوك ضمن الحدود والتكاليف التي تناسب دخلهم وقدراتهم. وتضمنت هذه التعليمات جملة من البنود أهمها إجراءات مبسطة لفتح الحساب، وعدم اشتراط حد أدنى للرصيد، وإعفاء العميل من أنواع معينة من العمولات والرسوم، وتوافر الخدمات المصرفية الأساسية مثل عمليات السحب، الودائع والتحويلات المصرفية والخدمات المصرفية الإلكترونية. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الحسابات المصرفية الأساسية المفتوحة تدريجياً منذ إصدار تعليمات في عام 2019، حيث بلغ أكثر من 29188 حسابًا بنهاية عام 2020، منها 12548 حسابًا للنساء.

في سبتمبر 2019، أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات لتمويل المشاريع ضمن البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "INHAD" لجميع البنوك العاملة في المملكة. قرر البنك المركزي الأردني تقديم تمويل بقيمة 100 مليون دينار أردني للبنوك بفائدة 1% ، لإعادة الأموال للشباب المؤهلين بشهادة للانضمام إلى البرنامج بتكاليف وشروط ميسرة. "إنهض" "INHAD" هو برنامج وطني مخصص لتمويل مشاريع رواد الأعمال من خلال تشجيع التوظيف الذاتي بدلاً من الاعتماد على سوق العمل. يمكّن البرنامج رواد الأعمال الشباب من إقامة مشاريع تنموية توفر مصدر دخل دائم وتخلق فرص عمل.

في أفريل 2020 ، أصدر البنك المركزي الأردني التعليمات المعدلة لبرنامج البنك المركزي الأردني لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية. وصدرت هذه التعليمات في سياق إجراءات البنك المركزي الأردني للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد –19 على الاقتصاد الوطني، والمحافظة على عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتمكينها من الاحتفاظ بالقوى العاملة لديها. ووسعت التعليمات المعدلة من نطاق الأغراض لتشمل تمويل المصاريف التشغيلية ورأس المال العامل بما في ذلك رواتب وأجور الموظفين. كما تقوم إدارة الإشراف على مؤسسات التمويل الأصغر ومكاتب الائتمان داخل البنك المركزي الأردني حاليًا بصياغة تعليمات للتمويل

الجماعي والتأجير والخصم بالتعاون مع مختلف الأطراف ذات الصلة (Central Bank of Jordan, 2021, pp. 21-22).

2. حماية المستهلك المالي

أصدرت إدارة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي الأردني عددًا من التعليمات لحماية حقوق المستهلكين، مثل تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء الذين يعانون من صعوبات الوصول للخدمات المالية وذلك بغرض إزالة جميع الحواجز البيئية المادية والسلوكية التي تعرقل أو تعيق الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية من طرف العملاء. بالإضافة إلى ذلك ، تم الانتهاء من مسودة تعليمات "مكافآت حسابات التوفير لدى البنوك". تهدف إلى تعزيز المنافسة الحقيقية بين البنوك وبناء ثقافة الادخار بين الأفراد مع ضمان حقهم في الحصول على عوائد مناسبة على حساباتهم.

في أفريل 2020، أطلقت إدارة حماية المستهلك المالي حملة توعية (حملة محو الأمية المالية) لنشر الثقافة المالية لطلاب عدد من الجامعات الأردنية كخطوة أولى نحو تعزيز الثقافة المالية بين جميع شرائح المجتمع. كما تم إعداد العديد من الكتيبات وإتاحتها للجمهور والتي توضح بالتفصيل دور البنك المركزي الأردني في حماية المستهلك المالي. قدمت إدارة حماية المستهلك المالي محاضرات تفاعلية لعدد من طلاب الجامعات والمدارس لرفع مستوى الثقافة المالية لديهم (Central Bank of Jordan, 2021, p. 23).

3. القدرات المالية (الثقافة المالية)

يُعتبر موضوع نشر الثقافة المالية والمصرفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الشمول المالي وتعزيز حماية العملاء، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن رفع مستوى الثقافة المالية للأفراد هو عامل أساسي لزيادة مستوى مدخراتهم، مما يعزز من النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من قدرة الدول على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، وفي الأردن يولي البنك المركزي موضوع الثقافة المالية اهتماماً بالغاً نظراً لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة. وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية موضوع الثقافة المالية في المملكة؛ فقد بادر البنك المركزي بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة وذلك بهدف تمكين المواطن الأردني من (البنك المركزي الأردني، 2021، صفحة 14) :

-إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.؛

- إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل؛

- زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية؛

- زيادة الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية)، وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتباراً من العام الدراسي

2016/2015 كما تم البدء بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي 2017/2016، ومنهاج الصف التاسع والثاني عشر في العام الدراسي 2017/2018، ومنهاج الصف العاشر في العام الدراسي 2019/2018.

أجريت حملة محو الأمية المالية السنوية في الجامعات تحت اسم "نحو شاب متعلم ماليًا" ، في عامي 2018 و 2019 في ست جامعات مختلفة عبر المحافظات. كما تم تطوير عدة فيديوهات توعية مالية وتنظيم زيارات لطلاب المدارس إلى البنك المركزي الأردني وإلقاء محاضرات حول الشمول المالي والمفاهيم المالية الأخرى بالتعاون مع مؤسسة إنجاز ووزارة التربية والتعليم (Central Bank of Jordan, 2021, p. 26)

4.البيانات والبحوث

عمل البنك المركزي الأردني على تطوير منصة بيانات إلكترونية لتسهيل وتحسين عملية جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير في البنك المركزي الأردني. ولعبت هذه المنصة دورًا مهمًا في جمع بيانات الشمول المالي من جانب العرض من الإدارات داخل البنك المركزي الأردني وكذلك من المؤسسات المالية كما أنشأ قسم الشمول المالي إطارًا شاملاً لجمع بيانات الشمول المالي، ووضع مؤشرات للشمول المالي. تقيس هذه المؤشرات الوصول والاستخدام والجودة وتقييم حالة الشمول المالي في الأردن (Central Bank of Jordan, 2021, p. 26).

مما سبق، نجحت الاستراتيجية الوطنية في تعزيز الشمول المالي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة الوصول المالي المقاس بنسبة الحسابات المفتوحة لدى المؤسسات المالية إلى 50%، وتقليص الفجوة بين الجنسين لتصل إلى 29% في نهاية عام 2020 علاوة على ذلك، احتلت الأردن المرتبة الرابعة حسب مؤشر الوصول الائتمان من أصل 134 دولة في عام 2019 وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي. هذه النتائج هي نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلها البنك المركزي الأردني في تحسين الإطار التنظيمي القانوني لتوسيع الوصول واستخدام الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وضمان وجود نظام فعال لحماية المستهلك المالي، وتمكين المرأة لتكون قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وإنشاء أول مكتب خاص للمعلومات الائتمانية في الأردن. علاوة على ذلك، لعب البنك المركزي الأردني دورًا رئيسيًا في تعزيز الثقافة المالية لكسب ثقة الناس في النظام المالي، وتقديم خدمات ومنتجات مالية ميسورة التكلفة (Central Bank of Jordan, 2021, p. 7).

خاتمة :

تبنى البنك المركزي الأردني في سبيل تعزيز الشمول المالي في المملكة إستراتيجية وطنية خلال الفترة (2018–2020) لسببين أولهما ظاهرة الاقصاء أو الاستبعاد المالي لحوالي 67% من السكان البالغين ثانيهما لغرض المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن، تم وضع اطار عام لهذه الاستراتيجية تم فيها تحديد الأهداف الوطنية المتعلقة برفع مستويات الشمول المالي وتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين، وكذا هداف متعلقة بالقطاعات أو الركائز و أخرى متعلقة بالممكنات هذه الأخير تعتبر من المتطلبات الأساسية

لإنجاح الاستراتيجية وهي تتداخل مع الركائز. بعد نهاية فترة تنفيذ الاستراتيجية في سنة 2020. توصلت الدراسة الى نجاح الاستراتيجية الوطنية خلال الفترة (2018-2020) في تعزيز الشمول المالي وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الأردن وهذا ما يؤكد صحة الفرضية. القائلة :"ساهمت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) في رفع مستوى الشمول المالي الأردن ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الأردن".

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

-زيادة الوصول المالي المقاس بنسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسة مالية رسمية ليصل إلى 50% سنة 2020 وبالتالي تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية؛

-تعزيز المساواة بين الجنسين بتقليص فجوة الوصول المالي لتصل إلى 29% في نهاية عام 2020 وبالتالي تمكين المرأة والرفع من مساهمتها في النشاط الاقتصادي؛

-زيادة الوصول واستخدام الخدمات المالية وتوفير التمويل لمختلف المشاريع الاقتصادية خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حيث احتلت الأردن المرتبة الرابعة في مؤشر الوصول للائتمان من أصل 134 دولة في عام 2019 وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي. كما ترتب عن هذه المشاريع توفير العديد من مناصب الشغل؛

-تبني مفهوم الخدمات المالية الرقمية ساهم في تعزيز الشمول المالي في الأردن بتقديم خدمات مالية شاملة وتعزيز الامن والنزاهة في نظام المدفوعات. حيث شهدت محافظ الهاتف المحمول إقبالا واسعا، وكذا زيادة مستخدمي بطاقات الدفع تجدر الإشارة أن استخدام محفظة الهاتف المحمول لتمكين جميع المواطنين المؤهلين ، وخاصة في المحافظات والمناطق النائية التي لا تنتشر فيها الخدمات المالية والمصرفية بالشكل المناسب ، إذ يمكنهم من الاستفادة من خدمات الهاتف المحمول بإجراءات مبسطة، كما شهد قطاع الخدمات المالية الرقمية تطورا ملحوظا في الأردن خلال سنة 2020 يرجع إلى تداعيات أزمة كوفيد-19.الذي فرضت على دول العالم من بينها الأردن اللجوء إلى الاستخدام الواسع للخدمات المالية الرقمية كضرورة حتمية وهذا بطبيعة الحال يساهم في تعزيز الشمول المالي والسماح للفئات في المناطق النائية من الاستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي؛

- بذل البنك المركزي الأردني جهودا معتبرة في تحقيق الأهداف المتبناة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإطار القانوني والتشريعي، حماية المستهلك المالي تعزيز الثقافة المالية للجميع. وانشاء قاعدة بيانات تسمح بمتابعة مؤشرات الشمول المالي في الأردن؛

- استراتيجية الأردن للشمول المالي (2018-2020) سمحت بتحسين مؤشرات الشمول المالي وبالتالي تعتبر تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها خاصة بالنسبة للدول العربية.

قائمة المراجع:

-Central Bank of Jordan , & Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammena. (2017). Financial Inclusion Diagnostic Study in Jordan 2017, Synthesis Report. A2mman.

-Central Bank of Jordan. (2021). Financial Inclusion Report (2018-2020). Amman: Central Bank of Jordan.

-البنك الدولي. (2022). الشمول المالي: لشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. تاريخ الاسترداد 16 03, 2022، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1

-البنك المركزي الأردني. (2017). ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي. عمان: البنك المركزي الأردني. تاريخ الاسترداد 16 03, 2022، من

https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf

-البنك المركزي الأردني. (2018). تقرير الاستقرار المالي .2017دائرة الاستقرار المالي. عمان: البنك المركزي الأردني.

-البنك المركزي الأردني. (2021). تقرير الاستقرار المالي 2020. دائرة الاستقرار المالي. عمان: البنك المركزي الأردني.

-الجودي صاطوري. (2016). لتنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث(16).

-جلال الدين بن رجب. (2018). دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول لمالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

-حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة) (أطروحة ماجيستير). الجامعة الاسلامية، غزة. فلسطين.

-صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية(1).

- يسر برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطيه. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

-www.globalfindex.worldbank.org